اتفـــاق امـــريكـي - ســـوري بـــشـــأن اللاجـئـين

القائم بالاعمال السوري: جزء كبير من موضوع منح التأشيرات قد تم

بحث نـائـب رئـيـس الجـمـهـوريـة طـارق الـهـاشـمي مع الـقـائـم بـالأعـمـال الـسـوري في الـعـراق، قـضـيـة مـنـح تـأشـيـرة دخـول الاراضي الـسـوريـة لـلـعـراقـيـيـن حيث اوضح الـقـائـم بـالاعـمـال الـسـوري أن حكومة بلاده لـن تـتـأخـر في مـنـح تـأشـيـرات الـدخـول لـلـعـراقـيـيـن، وفـق ضـوابـط تـشـمـل طـيـفـا واسـعـا مـن الـمـواطـنـيـن وكان بيان اصدره مكتب نائب رئيس الجمهورية. قـد ذكـر ، أن الـهـاشـمي الـتـقـى ، ظـهـر (الأربـعـاء)، الـقـائـم بـأعـمـال الـجـمـهـوريـة الـعـربـيـة الـسـوريـة في الـعـراق الدكتور محمود الشماط ، الـذي نـقـل إلـيـه " تـحـيـات نـائـب الـرئـيـس الـسـوري فـاروق الـشـرع"، مـجـددا "مـوقـف سـوريـا الـداعـم لـلـشـعـب الـعـراقـي وقـضـيـتـه."

بغداد / وكالات

وقال البيان إن الشماط شدد على أن "قوة سوريا من قوة العراق، وأن العراق يمثل عمقا استراتيجيا لسوريا."

وحول ملف اللاجئين العراقيين والمقيمين في سوريا، ذكر البيان أنِ الشماط اوضح للهاشمي أن "جزءاً كبيراً من موضوع منح التأشيرات قد تم"، مشيرا إلى أن الحكومة السورية " لن تتأخر في منح تأشيرات الدخول للعراقيين، وفق ضوابط تشمل طيفا واسعا من حالات العراقيين الراغبين في دخول الأراضي السورية."

ونقل البيان عن الهاشمي امتنانه " لموقف الحكومة والشعب السوري، وما وجده المقيمون العراقيون في سوريا من تعامل لائق."

وتقدر إحصاءات الأمم المتحدة أن حوالي (٤,٤) مليون عراقي إما غادروا البلاد، أو نزحوا داخليا. ويعيش في سوريا من هذا الرقم ما بين (١,٤) مليون إلى مليوني لاجئ عراقي.

لكن عدد العراقيين الذين يدخلون سوريا انخفض بصورة حادة منذ طبقت دمشق لوائح جديدة، الشهر الماضي، وقدمت تأشيرات للتجار والأكاديميين فقط. وناشدت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين سوريا باصدار تأشيرات وصفتها بـ "الإنسانية" للعراقيين الفارين من العنف؛ وذلك بعد تشديد السلطات السورية لشروط التأشيرات الخاصة بالعراقيين.

وكان بيان لمكتب نائب الرئيس العراقي طارق الهاشمي قال، نهاية تشرين الأول الماضي، إن الحكومة السورية قررت السماح بدخول المعتمرين العراقيين إلى سوريا، دون الحاجة لسمة الدخول.

واوضح البيان انه "بعد الصعوبات والعراقيل التي واجهها المعتمرون في طريق عودتهم إلى العراق، بعد أدائهم مناسك العمرة، قررت الحكومة السورية السماح بدخول المعتمرين العراقيين إلى سوريا... دون الحاجة لسمة الدخول، وذلك تسهيلا لعودتهم إلى العراق"، مشيرا إلى أن ذلك جاء بناء على "طلب تقدم به نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي إلى نائب رئيس الجمهورية السورية فاروق الشرع، الذي استجاب مشكورا للطلب."

وفرضت سورية نظام تأشيرات الدخول على العراقيين الراغبين بدخول أراضيها بدءاً من (١٠) أيلول الماضي، قبل أن ترجىء تنفيذه حتى مطلع تشرين الأول "لأسباب إنسانية" بسبب حلول شهر رمضان.

وكان الرئيس جلال طالباني بحث مع رئيس مجلس النواب محمود المشهداني، الثلاثاء الماضية، أوضاع اللاجئين العراقيين في سورية، وضرورة دعمهم وحل مشاكلهم وتحسين أحوالهم المعيشية.

يذكر أن المشهداني قام، نهاية الشهر الماضي، بزيارة إلى دمشق على رأس وفد برلماني... والتقى الرئيس بشار الأسد وعددا من المسؤولين السوريين، واتفق خلال الزيارة مع نظيره رئيس مجلس الشعب السوري محمود الأبرش على تشكيل لجنة مشتركة من البرلمانيين السوريين والعراقيين لوضع آلية جديدة لمساعدة المهجرين العراقيين في سورية.. وحل مشاكلهم، ومساعدة دمشق على تحمل عبء تضييفهم.

وتقول سورية إن تضييفها للاجئين العراقيين يكلف الخزينة (١,٦) مليار دولار، حيث يحصل هؤلاء اللاجئون على الخدمات الصحية والتربوية مجانا مثل المواطنين السوريين.

من جهة أخرى أفاد قائد عسكري أمريكي الأربعاء الماضي إن أعداد النازحين العائدين إلى البلاد في تزايد مستمر وبلغ أكثر من ٤٦ ألف عائد في شهر تشرين الأول الماضي، نقلاً عن الأسوشيتد برس.

وعلى صعيد متصل، قال الناطق باسم حملة أمن بغداد، العميد قاسم الموسوي، إن الإحصائيات الحدودية تظهر عودة ٤٦٠٣٠ عراقيا إلى البلاد خلال شهر تشرين الأول الفائت. وعزى الموسوي أفواج العائدين الكبيرة إلى "تحسن الأوضاع الأمنية."

وتتزامن عودة النازحين مع تشديد دول الجوار، سوريا والأردن تحديداً، الإجراءات الأمنية الحدودية للحد من أعداد العراقيين الفارين من وجه العنف.

وسمحت الولايات المتحدة بدخول ١٦٠٨ لاجئين عراقيين فقط خلال العام الفائت، فيما أتاحت السويد اللجوء السياسي لـ ١٨ ألف عراقي، منذ عام ٢٠٠٦.

وكان الهلال الأحمر العراقي قد أشار في تقريره الصادر الاثنين أن نحو ٢,٣ مليون عراقي - غالبيتهم من النساء والأطفال - نزحوا من مناطقهم إلا أنهم مازالوا داخل حدود العراق.

في غضون ذلك قال مسؤول كبير بوزارة الخارجية الامريكية ان سوريا وافقت على السماح لمسؤولين أمريكيين بدخول البلاد للبت في طلبات اللاجئين العراقيين للهجرة الى الولايات المتحدة.

واضاف ديفيد ولش مساعد وزيرة الخارجية لمكتب شؤون الشرق الأدنى ان الولايات المتحدة بدورها جددت تعهدها بتقديم مساعدة للاجئين العراقيين في سوريا.

وأبلغ ولش لجنة العلاقات الخارجية الفرعية بشأن الشرق الاوسط وافريقيا في مجلس الشيوخ الامريكي الخميس الماضي "اننا نقدر قرار سوريا تجديد التعاون معنا بشأن برامجنا لمعالجة هذه المسألة الانسانية."

وقال انه يوجد على الأرجح أكثر من ١,٤ مليون لاجئ عراقي في سوريا. واضاف قائلا "حتى وقت قريب أبقت سوريا معظم حدودها مفتوحة أمام اللاجئين المغادرين للعراق ولم تعيدهم... نحن نحاول المساعدة."

وفي ايلول قال مسؤولون امريكيون ان الولايات المتحدة قبلت حوالي ١٧٠٠ لاجئ عراقي فقط. لكنهم تعهدوا بالبدء في استقبال حوالي ١٠٠٠ لاجئ عراقي شهريا في مراكز جديدة مخصصة للبت في طلبات الهجرة.

وألقت الحكومة الامريكية التي تواجه انتقادات بخصوص تأخيرات في البت في طلبات اللاجئين العراقيين والسماح لهم بالهجرة الى الولايات المتحدة باللوم في جزء من المشكلة على عدم اصدار سوريا تأشيرات دخول للموظفين الامريكيين للبت في طلبات اللاجئين.

وقال ولش ان الاتفاق مع سوريا جاء في أعقاب زيارة قام بها مؤخرا جيمس فولي المنسق الامريكي لشؤون اللاجئين العراقيين الى دمشق.

البولاني يوعز بتأمين المخافر الحدودية مع إيران وتشكيل فوج شرطة في ديالى

ديالى / وكالات

قال محافظ ديالى إنه التقى، مع وزير الداخلية جواد البولاني وناقش معه آليات تطوير الأجهزة الأمنية في المحافظة، مشيرا إلى أن الوزير اوعز بتشكيل فوج للشرطة الوطنية في ديالى، فضلا عن انشاء مخافر اضافية للسيطرة على طول الشريط الحدودي الممتد مع إيران. وذكر المحافظ رعد رشيد الملا أن لقاءه مع وزير الداخلية، في العاصمة بغداد، اسفر عن " اتخاذ قرارات مهمة، تضمنت تشكيل فوج للشرطة الوطنية داخل محافظة ديالى، من أجل تعزيز الموقف الامني في المحافظة."

واوضح الملا أن المباحثات مع البولاني اشتملت على "مناقشة موضوع الطرق الخارجية في المحافظة، والتي غالبا ما تشهد تشكيل سيطرات وهمية من قبل عناصر تنظيم (القاعدة)."

واشار إلى أن وزير الداخلية اوعز "باعادة تشكيل مديرية حماية الطرق الخارجية، لحماية جميع الطرق الخارجية في نطاق المحافظة لاسيما الرئيسية منها، مثل الطريق الذي يربط ديالى بالعاصمة بغداد، وطريق (ديالى - كركوك) الذي تكمن خطورته في ناحية العظيم، فضلا عن طريق بعقوبة المؤدي إلى (مجمع المنذرية) الحدودي في خانقين والمحاذي لإيران."

وأضاف محافظ ديالى أنه طلب من الوزير " المساعدة في تذليل الصعوبات التي تعترض عمل شرطة الحدود، وأن (البولاني) اعطى الضوء الأخضر لتشكيل مخافر حدودية جديدة تغطي الشريط الحدودي الممتد مع إيران، مع اضافة تعزيزات أمنية إلى قوات الحدود لتغطية هذه المخافر والسيطرة على جميع المساحات الشاسعة المحاذية لإيران من جهة محافظة ديالى، وذلك لمنع دخول المتسللين بالاضافة إلى تهيئة جميع المستلزمات الأساسية لقوات الحدود، مثل السيارات الحديثة والأسلحة المتطورة."

يذكر أن عدد المخافر الحدودية التي تغطي الشريط الحدودي المحاذي لإيران، والممتد من بلدة مندلي إلى مدينة خانقين، تبلغ (٢٣) مخفراً تمتد على مسافة تزيد على مئتي كيلومتر.

وقال محافظ ديالى "ناقشنا موضوع الخروقات والتجاوزات التي تحدث في الأجهزة الأمنية، وتم اتخاذ قرار من قبل الوزير البولاني يتضمن طرد جميع العناصر المسيئة وتطهير الأجهزة الأمنية في المحافظة منها، مع تعويض النقص الحاصل جراء ذلك بأقصى سرعة، لمنع حدوث أية ثغرات داخل المحافظة."

وردا على سؤال عن موضوع الفصائل المسلحة التي يطلق عليها تسمية (اللجان الشعبية)، قال الملا إنه ناقش مع الوزير "امكانية دمج عناصرهذه اللجان داخل صفوف قوات الشرطة"، مشيرا إلى أن الوزير "اظهر تأييده لهذه الخطوة، مشترطا وضع ضوابط محددة اهمها: أن يكون ولاء المتطوعين للوطن بعيداً عن المسميات الأخرى، وأن لا يكون المتطوع مطلوبا للسلطات القضائية بأية جريمة أو جنحة، فضلا عن حسن السيرة والسلوك."

وتطلق تسمية (اللجان الشعبية) على الفصائل المسلحة التي شاركت القوات العراقية والأمريكية في الحرب ضد تنظيم (القاعدة) في محافظة ديالى، والتي انطلقت في التاسع عشر من حزيران (٢٠٠٧).

يذكر أن عدد الأفراد من منتسبي الشرطة في ديالى يصل إلى (١٦) ألف عنصر، فيما تبلغ الحاجة الفعلية للمحافظة، بحسب تصريح سابق لقائد شرطة ديالى اللواء الركن عبد الكريم الربيعي، (٢٥) ألف شرطي من أجل ضمان تغطية جميع الأقضية الخمسة للمحافظة، وهي: بعقوبة والخالص والمقدادية وبلدروز وخانقين.

لجنة عراقية ـ ايرانية لاعادة شط العرب إلى مجراه السابق

البصرة / وكالات

أعلن محافظ البصرة، إن الحكومة المحلية بالمحافظة قامت بإعداد بيانات تتعلق بمسار شط العرب، الذي يمثل المقطع الجنوبي منه الحدود الدولية للعراق مع إيران، بعد أن انحرف عن مجراه الأصلي، مبينا أنه سيتم تسليم البيانات للجهات المعنية التي تتفاوض مع إيران لتحديد مسار النهر.

وقال محمد مصبح الوائلي خلال مؤتمر صحفي إن "موضوع شط العرب أهمل ولم يأخذ الاهتمام اللازم حيث كانت في السابق توجد آلية متبعة لتحديد مسار وعمل بعض المشاريع لكن عندما ترك هذه الموضوع واجهنا مشاكل عديدة.."

وأضاف إن "وزارتي الخارجية والنقل تبنتا مشكلة انحراف مسار شط العرب، ونحن كحكومة محلية ساهمنا في بعض الأمور الخاصة بهذا الموضوع، من خلال تجهيز البيانات المطلوبة والقضايا المتعلقة بمسار شط العرب وسوف تسلم جميعها إلى الجهات المعنية للبت بالموضوع." من دون أن يذكر مزيدا من التفاصيل عن طبيعة الانحراف في النهر.

ويشترك العراق وإيران بجزء من المقطع الجنوبي لشط العرب، وهو ملتقى نهري دجلة والفرات، الذي يصب في الخليج العربي مخترقا مدينة البصرة.

وكان وكيل وزير الخارجية العراقية محمد الحاج حمود قد قال، الأربعاء، إن العراق شكل لجنة مشتركة مع الجانب الإيراني لبحث إعادة شط العرب الى مجراه السابق ورفع السفن الغارقة وإزالة الألغام، منوها إلى أن اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ بين البلدين ما زالت لاغية، في حين قال دبلوماسي إيراني رفيع، الثلاثاء، إن المباحثات بين إيران والعراق بشأن وضع اتفاقية ؟الجزائر بين البلدين موضع التنفيذ، ستبدأ في المستقبل القريب. ووقعت اتفاقية لتقسيم شط العرب بين العراق و إيران سميت اتفاقية الجزائر في السادس من آذار مارس من العام (١٩٧٥) بين نائب الرئيس العراقي، آنذاك، صدام حسين وشاه إيران السابق محمد رضا بهلوي في الجزائر بحضور الرئيس الجزائري الراحل هواري بومدين، لكن العراق اعتبر الاتفاقية لاغية، عندما بدأت الحرب العراقية - الإيرانية في العام (١٩٨٠)، حيث تنص الاتفاقية على تقسيم شط العرب، الممر المؤدي إلى الخليج العربي بين العراق وإيران، طبقا لخط التالوك، وهو يمثل أعمق نقطة داخل الممر المائي.

بعـــد انخفـــاض الـعـنـف بـــشـكـل ملـحـــوظ في بغـــداد

جنرال امريكي: عام ٢٠٠٨ هو عام البناء واصلاح البنى التحتية ونهوض الاقتصاد

بغداد/المدى

نشرت صحيفة نيويورك تايمز، تقريراً اخبارياً قالت فيه إن القوات الاميركية دحرت تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين من جميع احياء بغداد، وهو ما سيتيح للقوات الأمريكية الاضافية بمغادرة العراق كما خطط لها، كما يقول جنرال اميركي رفيع المستوى في بغداد.

ونقلت الصحيفة، في عددها الصادر صباح الخميس الماضي، عن الميجر جنرال جوزف فل، قائد القوات الاميركية في بغداد، ان القوات الاميركية طهرت ١٣٪ من العاصمة بغداد، ومن بينها مدينة الصدر، وعدد من المناطق الاخرى. الا انه قال ان "لا جدال" في ان العنف قد انخفض منذ حزيران الماضي.

واوضح الجنرال فل "جرائم القتل انخفضت الى ٨٠٪ عن مستواها العالي الذي كانت فيه، كما ان الهجمات بالعبوات انخفضت الى ٧٠٪." وعزا هذا الانخفاض الى تحسن اداء قوات الامن العراقية، وعرقلة تمويل المتمردين، والاكثر اهمية من ذلك كله رفض العراقيين "لسيادة السلاح". وجاءت تعليقات الجنرال التي نقلتها نيويورك تايمز، في اثناء لقاء موسع في قاعة المؤتمرات بالمنطقة الخضراء، لتشكل احدث التقييمات عن الوضع في العراق في سلسلة قدمها الجنرال وغيره من القادة في الشهور الاخيرة الماضية. الا ان ما قدمه من وصف يشير الى ان المدينة تعيش وضعا انتقاليا ما بين ماضيها المضطرب، وكفاحها من اجل ايجاد مستقبل افضل.

وقال الجنرال ان "العراقيين قرروا الان انهم تحملوا الكثير من العنف،" مشيرا الى ان مطالبهم لتوفير الكهرباء، والماء، والوظائف قد اتسعت.

واشار الجنرال فل الى ان المئات، ان لم يكن الالاف من العوائل المهجرة، تعود الان الى بيوتها، رغم ان الغالبية منها ما زالت تخشى العودة الى احياء صارت الان معزولة، واضاف "بوضوح، ستتطلب بغداد وقتا لتعود الى سابق عهدها."

واشارت الصحيفة الى ان الجنرال فل وقادة عسكريين آخرين، قالوا، وعلى مدى شهور مضت ان الظروف لاجراء مصالحة وطنية باتت الان مهيأة.

مشيرين الى ان القاعدة في بلاد الرافدين، قد ضعفت. واشاروا بنحو خاص الى تزايد اعداد المتطوعين الذين يلقون دعما من جانب القوات الاميركية، حتى بلغت اعدادهم في عموم العراق ٦٧,٠٠٠ متطوع، طبقا لما تقول احصاءات عسكرية اميركية.

ولكن على الرغم من امكانية انتعاش الجماعات المتطرفة "واستعادتها نشاطها بسرعة كبيرة"، كما قال الجنرال فل، الا انه اشار الى ان القادة العراقيين الان يتمتعون بالسلام الذي يحتاجونه لبناء الثقة، غير انه قال ان التقدم باتجاه ذلك الهدف كان "محبطا".

يرى الجنرال فل إنه خلال وقت قريب، لن تكون هناك قوات اميركية كبيرة في العراق، وسيعتمد العراقيون على انفسهم. متابعا "نحن في مرحلة ستشهد مغادرة القوات الاضافية من المدينة، وستشهد انخفاضا طبيعيا لاعدادها، وانا مرتاح جدا لقدوم تلك اللحظة." واشار الجنرال فل الى دور الجيش في العام القادم، قائلا "اذا كان العام ٢٠٠٧ عام الامن، فمن المحتمل ان يكون العام ٢٠٠٨ عام البناء، عام اصلاح البنى التحتية، وعام نهوض الاقتصاد، ان سارت الامور بوتيرة حسنة."

واعترف ان ضعف البنى التحتية والبطالة هي عقبات كبيرة، لا يستطيع الجهد الاميركي المبذول في المستوى المحلي ان يعالجها كليا "لانها اصبحت مشكلات على المستوى الوطني".